الأمم المتحدة

A/C.3/68/3

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون
اللجنة الثالثة
البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم الورقة غير الرسمية عن موقف جمهورية بيلاروس بشأن ولاية المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية بيلاروس (انظرالمرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) أندري **دابكيوناس**
الممثل الدائم لبيلاروس

171013 171013 13-51294 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

موقف جمهورية بيلاروس بشأن ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس

في الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٢، ابتدر الاتحاد الأوروبي قرارا بشأن حقوق الإنسان في بيلاروس. وقد نشر موقف بيلاروس في هذا الصدد كوثيقة رسمية من وثائق الدورة العشرين للمجلس (A/HRC/20/G/9). وقد تضمن القرار، الذي اتخذ بتأييد أقلية من الأصوات، قرارا يقضي بتعيين مقرر خاص لمجلس حقوق الإنسان من أجل تصعيد الضغط السياسي على بيلاروس.

ولبضع سنوات، دأب الاتحاد الأوروبي على اتهام بيلاروس بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي حين أن بيلاروس لا تدعي الكمال في هذا المجال، فهي ترفض جميع المزاعم التي تدعي أنها أخلت بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتعمل بيلاروس باستمرار على تحسين الممارسات التشريعية وممارسات إنفاذ القانون لديها.

وتؤيد بيلاروس الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، باعتباره عنصرا مهما للتعاون بغية تيسير إجراء تقييم موضوعي وموثوق به لحالة حقوق الإنسان في كل بلد.

وقد أكملت بيلاروس بنجاح دورة الاستعراض الدوري الشامل الأولى، حيث اعتمدت ٧٥ توصية من التوصيات الـ ٩٣ المقدمة. ووضعت خطة عمل مشتركة بين الوكالات لتنفيذ التوصيات. وأوفت بيلاروس بثلثي التوصيات وقدمت طوعا إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استعراضا مؤقتا عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. ونشر هذا التقرير المؤقت على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتشارك بيلاروس الآن بقوة في الأعمال التحضيرية لجولة الاستعراض الدوري الشامل الثانية.

وفي هذا الصدد، ترى بيلاروس أنه من غير المقبول أن يُستعاض عن عملية الاستعراض الدوري الشامل بممارسة تنطوي على ازدواجية المعايير وقرارات قطرية انتقائية لأغراض الضغط والابتزاز السياسيين، انتهاكا لمبادئ الشمول والموضوعية.

وترى بيلاروس أن حالة حقوق الإنسان عملية مستمرة ولا تزال بعيدا عن المثالية في جميع أنحاء العالم. ويؤكد ذلك تماما تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في

عام ٢٠١٢ في مختلف البلدان، أصدرته وزارة الخارجية في بيلاروس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وفي الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أقر المجلس تعيين السيد ميكلوس هاراستي لمنصب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس. غير أن هذا الترشيح لم يحر التوصل إليه بتوافق الآراء. وقد عارض عدد من الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان إنشاء منصب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، حيث أشارت إلى عدم وجود أساس لولاية من هذا القبيل.

وتؤكد بيلاروس من جديد عدم قبولها بولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، وهو الموقف الذي أعلنته في عدد من المناسبات في المحافل الدولية وفي اتصالاتها بالاتحاد الأوروبي. وترفض المشاركة في ولايته بأي شكل من الأشكال.

ولم تخضع ولاية المقرر الخاص، التي يُزعم أن الغرض منها هو مساعدة حكومة بيلاروس في مجال حقوق الإنسان، للتفاوض مع الحكومة، ولا يمكن للحكومة، من ثم، تقديم دعمها في هذا الصدد.

ويتجاهل المقرر الخاص إنجازات بيلاروس في مجال حقوق الإنسان، التي تشمل إنجازات تحققت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك نجاح البلد، الذي حظي باعتراف دولي، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك بلوغ بعضها قبل الموعد المحدد.

وتتسم قراءة المقرر الخاص لقوانين بيلاروس بالتحيز. فهو لا يكلف نفسه، في بعض الأحيان، عناء تقديم اقتباسات دقيقة لأحكام محددة من القوانين التشريعية.

ويؤكد المقرر الخاص أنه يتلقى معلومات مباشرة عن حقوق الإنسان من مصادر تابعة للمجتمع المدني في بيلاروس. وفي الواقع، قال إنه لا يتحاور إلا مع عدد محدود من المنظمات غير الحكومية في بيلاروس، التي يرى أن الاتصال بها مفيد.

ومن ثم، لا يمكن أن يوصف عرض المقرر الخاص للمعلومات الواردة في التقرير بأنه محايد أو مستقل.

وبيلاروس تفتح صدرها للتعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وهي، مع ذلك، ليست على استعداد للمشاركة في تلك الإجراءات الخاصة التي تنطوي على دوافع سياسية.

ويخالف إنشاء إجراء خاص لبيلاروس حزمة المجلس لبناء المؤسسات، التي أُلغي بموجبها منصب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس عام ٢٠٠٧، استنادا إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢١٩.

وقد لاحظت بيلاروس دوما عدم فعالية الولايات القطرية، التي تكون أعمالها تكرارا للولايات المواضيعية. وعلاوة على ذلك، تترتب عن الولايات القطرية آثار مالية كبيرة على ميزانية الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قد خصّص ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لتنفيذ ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس من الأموال المخصصة لمجلس حقوق الإنسان. وكان من الممكن أن تستخدم تلك الأموال لمعالجة مسائل ذات أهمية ملحة.